المبحث الرابع

الرؤية السعودية والإيرانية لحركات التغيير العربية عام 2011 الأبعاد والتداعيات

وصف عام2011 - بحسب ما حللته أغلب المصادر- بالعام الاستثنائي والتأسيسي والتحولي، نظراً لما شهده من تحولات مفاجئة وفق كل التوقعات، اتسمت بالعفوية وتدفقها وسرعتها التي ضربت الأنظمة في مأمن، وجاءتها الضربة على حين غفلة، وتبقى السمة البارزة لهذه التحولات كونها شبابية فاقت جرائته السياسية جميع التصورات وتجاوزت التوقعات، بحيث أحدث شقاً عميقاً في جدار الخوف الذي سيطر على عقول وقلوب الأجيال السابقة.

بدايةً يمكن القول أن ثورات الشعوب العربية التي عّبرت عن ضرورتها ليس الآن وإنما لفترات مبكرة هدفها تغيير الأنظمة الشمولية، كانت قد خلقت واقعاً سياسياً جديداً تستفيد منه الدول كلها حتى تلك التي لم تمر بها رياح التغيير التي أحدثتها هذه الثورات، وهذا الواقع جعل الحكومات تنظر بحساسية أكبر إلى أي نوع من التجاوز السياسي على كرامتها من الدول الأخرى، فالدول كما هي الشعوب ستنتفض على أوضاع ربما كان فيها مساس بكرامة الدول.

لقد جاءت حركات التغيير التي انتفضت بها الشعوب العربية لتضيف تطوراً آخر اختلفت قراءتها في كل من المملكة العربية السعودية وإيران، فبالنسبة لحكومة الرياض، تتميز السياسة السعودية تجاه الثورات العربية بأنها سياسة متغيرة وغير متماثلة في الوقت نفسه، فبينما كانت السياسة السعودية لم تبدي أي ظهور في موقفها تجاه ما حدث في كل من مصر وتونس واليمن لسقوط أنظمة الحكم في تلك الدول، كانت قد تدخلت بشكل مباشر في الأزمة البحرينية، ثم آثرت عدم الظهور في الصورة بشكل مباشر في كل من الأزمتين الليبية والسورية، وتقوم المملكة العربية السعودية اليوم بقيادة تيار عربي تمثله الأنظمة الملكية، وهي الأنظمة الوحيدة في المنطقة التي لا تزال تحافظ على استقرارها نسبياً، وذلك بهدف جعل تكتل كهذا عنصر أمان لكل نظام، وهو ما يُعّبر عن خوف حقيقي يتملك الأنظمة العربية التقليدية من الانهيار كالانهيار الذي أطاح بالأنظمة الجمهورية. وترى المملكة العربية السعودية أن التدخل الخارجي في المنطقة ووجود إسرائيل يمثلان حلقة كاملة قد يتم استغلالها من قوى دولية لتغيير وجه المنطقة سياسياً، وهي بقيادتها لتحالف الأنظمة الملكية تحاول جاهدة أن تُفشل أي مشروع دولي قد يستهدف هذه الأنظمة، خاصة وأن السياسة الدولية تجاه المنطقة قد أخذت طابعاً يتسم بالكثير من التردد والتخبط في بعض الأحيان. إذ اتسمت السياسة السعودية منذ تأسيس الدولة بأنها

سياسة محافظة، وقد استفادت المملكة العربية السعودية من هذا التحفظ في أزمات كثيرة عصفت بالعالم، وكان للمملكة نصيب منها، ونذكر منها على سبيل المثال أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001، والتحدي الأمني الذي استمر في المملكة لأعوام ولم ينته بشكل كامل حتى يومنا هذا. ولربما كان لهذا التحفظ السياسي الذي اتبعته المملكة يداً في أن توصُف السياسة السعودية بعدم الوضوح في طرحها لمواقفها تجاه الثورات العربية، مما يجعلها عرضة للاتهام بعدم تأييدها لثورات الشعوب العربية على أنظمتها. وقد يكون -بحسب المصادر- من الأجدى لصانع القرار السعودي أن ينتهج سياسة أكثر شفافية، وأن يفصح بوضوح عن مخاوفه؛ لأن شأن ذلك أن يوجِد إمكانية للحوار بينه وبين قيادات الثورة في كل دولة[152].

فمما لا شك فيه أن الثورة التونسية التي ابتدأت في 17كانون الأول/ديسمبر 2010 كانت السبب الرئيس في التغيير الذي بدأ يدق أبواب العالم العربي بأسره، فلم تكن تونس لتمثل خطراً إستراتيجياً على المملكة العربية السعودية إذا ما تغير نظام الحكم فيها، فتونس لا تتصل بالمملكة كاتصال مصر والأردن واليمن، ويكاد التأثير التونسي على نظام الحكم وسياسات المملكة السعودية لا يُذكر إذا ما قارنّا تأثير مصر ودول أخرى محيطة بالمملكة، ولذلك لم تُسجل السياسة السعودية تجاه تونس منذ انهيار نظام حكم زين العابدين بن علي فيها أية تجاذبات ذات تأثير يُذكر، بعكس ما جرى في موقف الحكومة السعودية من ثورات مصر والبحرين واليمن [153]. فقد وصف كبار القادة السعوديين التظاهرات الاحتجاجية للشعب التونسي بأنها فتنة [154].

أما مصر، فإنها تُمثل بثورتها في 25كانون الثاني/يناير 2011 أكبر المخاطر من وجهة النظر السعودية، لما لدولة بحجم مصر تاريخياً وإستراتيجياً من دور محوري ورئيس في المحيط العربي، ولما تمثله التيارات الفكرية فيها من عنصر جذب وتأثير جدي على الحراك الثقافي والاجتماعي السعودي، والذي يقوده منذ اعوام فئة من الليبراليين في المملكة العربية السعودية، وتدرك الأخيرة أيضاً أن الدور المصري القادم لن يكون شبيهاً بدور مصر في عهد الرئيس السابق محمد حسني مبارك، وهكذا فإن الأنظمة الجديدة التي برزت في كل من مصر وتونس وسوريا واليمن قد تمثل بالنسبة للمملكة ما يشبه الكماشة السياسية التي تقلقها وتمثل تهديداً لمركزها في العالم العربي والإسلامي وعلى المستوى الدولي. ولعل الإعلان المصري قصير العمر عن نية التقارب مع إيران بعد انتصار الثورة المصرية كان عاملاً مهماً في تنامي رغبة المملكة العربية السعودية في وقف المد الثوري العربي، وقد جاء بعد ذلك التقارب السعودي - المصري ليُحّجم من فرص تطور العلاقات المصرية - الإيرانية[155].

ومن الجدير بالإشارة أن القيادة المصرية الجديدة - التي رأت في الموقف السعودي غير المؤيد للثورة في هذا البلد في حينها عاملاً سلبياً على مصر واستقرارها- قد استطاعت أن تلعب بالورقة الإيرانية بنجاح من أجل إيقاف أو احتواء

حدة الرفض السعودي بخاصة والخليجي بعامة للثورة المصرية، وهذا الرفض الذي بلغ ذروته بتقارير نفتها دول الخليج العربية لاحقًا، وتحدثت عن أزمة تتعلق بالعمالة المصرية في دول الخليج العربي، مما كان سيزيد من تفاقم المشاكل التي تعصف بمصر، ويزيد من الإرث الثقيل الذي تركه الرئيس المصري السابق حسني مبارك، والذي كان سيؤدي بدوره إلى سقوط مدوٍّ وسريع للحكومة المصرية الحالية على إثر ما يمكن أن يصنعه ظهور مشاكل اقتصادية جديدة من خلق حالة أكبر من الفوضى. لذا، رأت القيادة المصرية أن عليها أن تستخدم أوراقها الخارجية لإيقاف هذا الرفض، ومن تلك الأوراق كانت الورقة الإيرانية[156].

ولربما ينظر كثيرون إلى الدور السعودي في موقفه من الثورات العربية بكثير من الغضب وعدم الرضا، ولكن الرفض السعودي للثورة المصرية يمثل عامل تحفيز لدى الشارع المصري من جهة للاستمرار في الثورة والإصرار عليها، ومن جهة أخرى فإن قادة الثورة كانوا على درجة من الوعي بأن لا يحولوا قضيتهم من الإطاحة بالنظام إلى الدخول في صراع وتراشق إعلامي وسياسي مع دول الخليج. وقد عكس توجه القيادة والنخب السياسية المصرية ومن بينها النخب الثورية الشبابية رغبة مصرية متوازنة في إخراج خطاب إعلامي غاية في الاتزان تجاه المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية، وذلك رغبة في عدم تفاقم الوضع بين الجانبين وعدم قطع كل الحبال بين الطرفين[157].

وتمثل اليمن -التي تشترك في حدود طويلة مع المملكة السعودية- بالنسبة للقيادة السعودية بؤرة صراع هي الأشد خطورة في منطقة شبه الجزيرة العربية، حيث تنامي قوة تنظيم القاعدة الذي استغل الوضع الاقتصادي اليمني المتردي على الدوام في المجتمع اليمني،وتجد السلطات السعودية في انهيار نظام الحكم في اليمن الكثير من الهواجس التي قد تعصف بأمنها الداخلي وبشكل أسرع مما يتوقع الكثيرون، وكان واضحاً أن المملكة العربية السعودية تنظر بكثير من الامتعاض للدور السلبي الذي لعبه الرئيس اليمني فيما يتعلق بالمبادرات التي قدمها مجلس التعاون الخليجي، وعندما شعرت بأن الرئيس اليمني غير قادر على اتخاذ قرار حاسم، أعلنت من خلال مجلس التعاون إنهاء المبادرة الخليجية، ثم جاء بعدها الهجوم الذي تعرض له الرئيس اليمني. ومن ثم ترى المملكة العربية السعودية في استضافة الرئيس اليمني فرصة ذهبية للضغط عليه لإنهاء الأزمة في اليمن، وتعتقد أن إنهائها بتنحي صالح سيعيد لها الكثير من رصيدها الشعبي داخلياً وإقليمياً، خاصة وأن الروابط الاجتماعية بين الشعبين السعودي واليمني هي روابط قوية وضاربة في جذورها[158].

أما فيما يخص الاحتجاجات في مملكة البحرين، فأهم ما في الأمر تمكنت المملكة العربية السعودية من تحقيق نصر سياسي في المعركة من اجل مملكة البحرين التي كان في جوهرها معركة من اجل المملكة العربية السعودية وهي

معركة مصيرية وإستراتيجية بالنسبة لحكومة الرياض على أكثر من مستوى، بما في ذلك حماية الأسرة البحرينية الحاكمة ومنع تحولها إلى ملكية دستورية، والمواجهة مع إيران التي تطالب بحقوق تاريخية وسيادية في مملكة البحرين، وحاولت أن تقحم نفسها في الشأن الداخلي، ومواجهة ثانية غير متوقعة مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت تطالب ببند اللجوء إلى العنف، وتتعاطف من حيث المبدأ مع مطالب المعارضة الداعية إلى تحقيق الإصلاح الديمقراطي وقيام ملكية دستورية في مملكة البحرين. لذلك حققت المملكة العربية السعودية كما تصف المصادر نصراً ضد إيران والولايات المتحدة الأمريكية، فالحكومة السعودية تدخلت عسكرياً لوقف زحف الربيع العربي إلى مملكة البحرين [159].

وفي ما يتعلق بالثورة السورية، تنظر الحكومة السعودية إليها بنوع من التحفظ المعهود وغير المستغرب على أسلوب تعاطي القيادة السعودية مع الأحداث سواءً باتت هذه السياسة نافعة أو غير مجدية في زمن الربيع العربي. إلا أن المملكة العربية السعودية آثرت إطلاق العنان للإعلام السعودي الخاص ليتولى مسؤولية القيام بحملة إعلامية مساندة للثورة السورية، ولا تزال قنوات مدعومة سعودية كقناة "صفا" تلعب دوراً مهماً على المستوى الإعلامي الذي لا يخاطب الشعب السوري أكثر من مخاطبته للداخل السعودي وإن كان بطريقة غير مباشرة[160].

مع الإشارة إلى أن المملكة العربية السعودية قدمت اكبر دعم معنوي خارجي للشعب العربي السوري في معركته من اجل الحرية، حينما قررت سحب سفيرها من دمشق احتجاجاً على إفراط النظام السوري في استخدامه العنف خلال شهر رمضان عام2011، وهذا الموقف بقدر ما هو دعم للشعب السوري، فإنه يرتبط بموازين القوى في المنطقة، إذ أن أي خسارة لإيران تعني ربحاً استراتيجياً للمملكة العربية السعودية[161].

فثمة حرص من المملكة العربية السعودية على عدم الدخول على خط الأزمة السورية، وقيادة الضغوط الدولية والإقليمية على نظام الرئيس السوري بشار الأسد من أجل التنحي، واقتصر تدخلها علي الموقف البارز الذي اتخذه العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز في كلمته التي وجهها إلي "الشعب السوري" في7 آب/أغسطس2011 مطالب فيها بوقف أعمال العنف والقمع التي تشهدها البلاد، معلناً استدعاء السفير السعودي من دمشق للتشاور. وهذا الموقف السعودي من أزمة سوريا يعود إلى اعتبارين:[162].

أولهما: الموقف الإيجابي الذي اتخذته سوريا تجاه التدخل الخليجي في الأزمة البحرينية حيث عدّت إرسال قوات "درع الجزيرة" إلى مملكة البحرين "خطوة شرعية"، بالرغم من الموقف الرافض الذي تبنته حليفتها الرئيسة إيران تجاه الأزمة والذي أدى إلى توتر العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي.

ثانيهما: رغبتها في عدم تصدّر المشهد الإقليمي ريثما تضع الموجات الثورية الحالية أوزارها وتتضح بعدها معالم التوازنات الإقليمية وموقع المملكة العربية السعودية منها.

ومن بين الاجتهادات التي جرى ترويجها بهذا الخصوص ما تضمنته دراسة أعدها الباحث الإسرائيلي "يوثيل غوجانسكي" من معهد دراسات الأمن القومي في تل أبيب يقول فيها إن المملكة العربية السعودية تجاوزت ابتداءً من منتصف عام2011 ملاحقة تداعيات وردود فعل الثورات العربية إلى امتلاك ناصية المبادأة وتأسيس "حلف سُنّي" في مواجهة إيران عبر إسقاط نظام بشار الأسد في سوريا، الأمر الذي سوف يضعف الهيمنة الإيرانية بإفقادها أهم حلفائها، ويفتح الباب على مصراعيه أمام المملكة العربية السعودية لقيادة حلف سُنّي مؤيد للغرب، شريطة أن يتمكن السنّة في سورية من السيطرة على زمام الأمور في دمشق، ذلك أن المملكة فشلت في تشكيل حلف سُنّي معاد لإيران، وفي ظل واقع ازدياد الاحتجاجات في سورية حصلت المملكة العربية السعودية على فرصة ذهبية لتحقيق خطتها، على حد تعبير الباحث، الذي استطرد قائلاً: "إنه بالرغم من أن المملكة العربية السعودية محاطة بدول عربية تتهددها الصراعات الداخلية، فإنها حتى الآن فضلت القضاء على كل ما يُشكل خطراً على أمنها القومي بوسائل غير عسكرية جلية وتهربت من القيادة والمبادرة، ولجأت للدبلوماسية والأموال لتنفيذ سياستها الداخلية والخارجية، وحكامها فهموا أن الربيع العربي سيصل إليها عاجلاً أم آجلاً، ومن الناحية الأخرى فإن التوتر المذهبي داخلها تأجج في الفترة الأخيرة". من هنا أوضح الباحث، أن رؤية المملكة للأمور تغيرت، إذ توصلت إلى نتيجة مفادها أن الوسائل التقليدية التي استعملتها حتى الآن لم تعد كافية لتهدئة أمنها القومي ومصالحها الإستراتيجية، وبالتالي باتت على قناعة بأن تحقيق هذين الهدفين يُحتم عليها التمسك بقيادة العالم العربي [163]. وفي هذا السياق، فإن المملكة العربية السعودية خرجت عن طورها في محاولة لعدم تقرب النظام الجديد في مصر من إيران، ذلك أن صناع القرار في الرياض يعتقدون بأن هذا النظام يميل إلى طهران لإرضاء الرأي العام المحلي، ولكي يمنعوا هذه الخطوة قام المسؤولين السعوديين بتحويل مبلغ(4) مليارات دولار للاقتصاد المصري، كما أنهم رفعوا الحظر الذي فرضوه على مبادرات اقتصادية مشتركة مع مصر، بما في ذلك تشييد الجسر بين الدولتين، والذي يمر عبر مضيق تيران [164].

فبالرغم من أن المملكة العربية السعودية حذرة في تعاملها مع الأنظمة الليبرالية إلا أنها تفاجئت بسقوط الرئيس المصري السابق حسني مبارك، بوصفه يخلق انطباع بوجود تهديد للنظام السعودي، وبخاصة شعورها بان هناك انطباع يوحي بأن التحولات في الدول العربية ستمنح إيران وجوداً، وستحقق نصراً في نهاية الأمر، فالدولتان ستواجهان تحديات كبيرة على المديين المتوسط والطويل[165].

فإيران (وفق ما أشار إليه الدكتور محجوب الزويري في المحاضرات العلمية الدورية التي يعقدها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يوم الاثنين الموافق6 شباط/فبراير2012 بقاعة المكتبة في المركز أعلاه بمحاضرة عنوانها :إيران "الثورة" وعام على ثورات العرب: ملاحظات عن السياسة الخارجية ومآلاتها)، التي تفاجأت بالربيع العربي كما تفاجأت به أنظمة الدول الإقليمية والعالم ككل، إلا أن المفاجأة الإيرانية يُكمن حصراً في اعتقادٍ كان سائداً لدى النخبة السياسية في إيران ترى بأن الحراك الثوري هو فعل مرتبط بفئة معينة من المسلمين وهم الشيعة، على اعتبار أن الدول السنيّة سيطرت عليها نخب عسكرية شمولية مرتبطة بالولايات المتحدة الأمريكية وعاشت شعوبها في ظل هذا الواقع لفترات طويلة ما أفقدها أي تراث احتجاجي. لذلك كانت مدركات النخبة السياسية في إيران بفئاتها العلمانية والدينية تعتبر أن الدول العربية خالية من أي بنى سياسية ونخب قادرة على التغيير. وفي رأي النخبة السياسية الإيرانية فإن هذا الأمر تعزز بعد معاهدة كامب ديفيد عام 1978 والعلاقة الناتجة منها مع إسرائيل، إذ أضحت المجتمعات العربية أكثر بعدا عن إمكانية التغيير لأن الولايات المتحدة وإسرائيل لن تسمحا لها بذلك[166].

ولذلك فإنها- أي إيران- أكدت على أن الثورات العربية التي مبعثها الثورة في تونس هي بوادر يقظة إسلامية، مستوحاة من الثورة الإسلامية الإيرانية[167]. وحاولت الترويج لفكرة مفادها "أن الربيع العربي هو امتداد للثورة الإسلامية عام 1979" [168]. بالنظر إلى هذه الثورات كجزء من التغييرات التي تواصلت بصمود ومجاهدة الشعب الإيراني منذ نجاح الثورة الإيرانية عام 1979 ، حسبما عّبر عنه قول علي خامنئي المرشد الأعلى للثورة الإسلامية، ،وذلك أثناء خطبة الجمعة التي ألقاها في جامعة طهران في الرابع من شباط/فبراير 2011 بمناسبة ذكرى انتصار الثورة الإيرانية التي تناقلتها الفضائيات الإخبارية العربية [169].

بمعنى انه تم التركيز على إعطاء الثورات العربية الشعبية صفة" الصحوة الإسلامية"، المستمدة من الثورة الإيرانية، في كثير من الأحاديث الرسمية، وتصريحات رموز التيار المحافظ، فطهران التي رحبت بالتغيير في مصر ترى أن الرياض غير متحمسة إلى التغيير هناك، وأنها تريد تأخير هذا التغيير ما أمكن، لكن هذا التقييم الإيراني لم يلق الاهتمام الكافي، ربما بسبب زخم الحراك الثوري في مصر، وربما بسبب الحراك الثوري الذي تواصل في المنطقة العربية ليشمل مملكة البحرين وسوريا.

وتبدو إيران من خلال استقراء الأوضاع الحالية في مصر هي أكبر الرابحون من تدهورها وتراجعها. ولا يخفى على أحد الاستفزازات التي مارستها إيران ضد مصر في الآونة الأخيرة، وسعيها تحتها للتضييق عليها في عدد من الدول سواء على المستوى العربي أو الأفريقي. فالأجندة الإيرانية المستهدفة لمصر ممتدة من لبنان وغزة شرقاً، حتى السودان وإريتريا جنوباً، فإيران تواصل مطاردة مصر والتضييق

عليها في كثير من الملفات الإقليمية والعربية، سواء بنفسها، أو من خلال العناصر التابعة لها التي تقوم على تنفيذ مخططاتها، ولعل تصريحات وزير الخارجية الإيراني علي أكبر صالحي، بأن الانتفاضة في مصر ستساعد في إقامة شرق أوسط إسلامي، تؤكد على تطلع إيران لقيادة هذا النظام الشرق أوسطي الجديد بمفردها طبقاً لعقيدتها وتوجهاتها. ومما يكشف ضلوع إيران في إثارة الفوضى التي تشهدها مصر حالياً ومساهمتها في تحويل مسار الثورة الشبابية المصرية، تأكيدات صالحي بأن إيران ستعرض على المتظاهرين المساعدة، وأن طهران ستظل إلى جانبهم حتى تحقيق الحرية[170].

لقد كان واضحاً بالنسبة لإيران أن لديها قراءة مختلفة حول ما يحدث في كل من سوريا ومملكة البحرين، فما يجري في سوريا –من وجهة نظر الحكومة الإيرانية- من حراك سياسي في جزء كبير منه ما هو إلا مؤامرة مرتبطة بموقع سوريا كدولة "مقاومة"، وعلى هذا الأساس فإن من لا يدعم النظام السوري وسياسته في الإصلاح التدريجي –بالنسبة إلى إيران- إنما يسير مع تلك المؤامرة التي تفضي للإطاحة بالنظام السوري نفسه[171] إذ إن طهران من جهتها ترى بأن الحراك السياسي في سوريا ليس مبرراً كله لا سيما أنها تعتقد أن النظام جاد في إجراء إصلاحات[172].ووصف سفير إيران في دمشق الانتفاضة الشعبية السورية بالمؤامرة الأجنبية التي تستهدف صمود ومقاومة سورية، من قبل الصهاينة والغرب؛ والنظر إلى الأحداث على أنها فتنة شبيهة بما حدث في إيران عام2009[173].

وأضاف إن الموقف الإيراني من الانتفاضة السورية لم يكن مفاجئاً، بسبب طبيعة العلاقات الإستراتيجية بين سورية وإيران منذ قيام الثورة الإسلامية في العام 979 ، ولأن سقوط، أو إضعاف النظام السوري، سيشكل تداعيات سلبية على النفوذ الإيراني في لبنان والمنطقة، باعتبار سورية ألبوابة الجيوسياسية لهذا النفوذ[174].

وبمعنى آخر، ترى طهران أن الرياض تريد التغيير في سوريا وليس في مصر وذلك لبناء تحالف قوي ضد إيران بهدف إضعاف دورها في العراق. وقد تُعّد الأزمة السياسية التي دفعت الرياض إلى إغلاق سفارتها وقنصلياتها في مصر في أواخر نيسان/أبريل2012، مانعاً لمحاولة الرياض تشكيل ذلك التحالف الخليجي والعربي ضد طهران [175] .

وبهذا المعنى رأت حكومة طهران في بداية ما يسمى بـ الربيع العربي فرصة لتقويض الوضع القائم كما في تونس ومصر ومملكة البحرين. واللافت أن الإيرانيين يعدون التحول الديمقراطي العربي يصب في مصلحتهما؛ لأن الدول المتحولة ديمقراطياً ستكون أقرب إلى طهران منها إلى واشنطن، باعتبار أن الصحوة الإسلامية استمرار للثورة الإيرانية كما تصف ذلك حكومة طهران، غير أن الأمر اختلف في سوريا، الذي أثار قلقاً كبيراً لصنّاع القرار في طهران، فالتغيير في سورية إن قُدِّرَ له أن يفضي إلى تغيير في نظام الحكم ربما يغير من البيئة

الإستراتيجية، ما يدفع النظام الجديد في سورية إلى تغيير شبكة تحالفاته، وهنا ستخسر إيران حليفاً قوياً ساعدها كثيراً في سعيها لتقويض الإستراتيجية الأمريكية فيما عرف بمحور الممانعة. ويرى العديد من المحللين الاستراتيجيين أنه في حال سقوط نظام الأسد، فإن إيران ستكون معزولة في الإقليم، أو ستكون دولة من دون صداقات حقيقية، نظراً للتحالف الكبير بين كل من دمشق وطهران، وسيبقى الصديق الوحيد هو الحكومة الشيعية في العراق وحزب الله الذي سيضعفه التحول في الموقف السوري [176].

وهذه القراءة لا تطبقها إيران على مملكة البحرين، فحراك الأخيرة بالنسبة لطهران مشروع، ومواجهته من قبل حكومة المنامة تجاوز على حقوق الشعب البحريني -حسب وجهة نظر حكومة طهران- وهذه القراءة الإيرانية تتنافى تماما مع الرؤية السعودية، التي ترى أن النظام السياسي في سوريا "أسرف في القتل"، وأنه لا بد من حماية المدنيين في سوريا، ولا تتردد حكومة الرياض في الدعوة إلى تسليح قوى الجيش الحر داخل سوريا، وهي بذلك تختلف بشكل قوي عن الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن حكومة الرياض ترى أن ما يجري في مملكة البحرين مدفوع مذهبياً، وأن هناك أطرافاً داخل مملكة البحرين وخارجه، مثل إيران، تريد توظيف الأحداث الداخلية لتحقيق أجندة خارجية، وهذه القراءة كانت موضع إجماع في مجلس التعاون الخليجي الذي أقر إرسال قوات درع الجزيرة لمساعدة مملكة البحرين في ضبط الأمن، الأمر الذي أثار حفيظة طهران وفتح باب للمساجلات الإعلامية بين الطرفين [177].

وهذا الأمر انعكس بشكل واضح على الموقف القوي الذي اتخذه المجلس من زيارة الرئيس الإيراني محمود احمدي نجاد إلى جزيرة أبو موسى. الزيارة يمكن النظر لها بأنها فصل مهم في المواجهة المتطورة بين الرياض وواشنطن، فهي نوع من الرد الإيراني على الموقف السعودي والخليجي بشكل عام من الثورة السورية، والذي ترى فيه إيران تهديداً لوجود حليفها المهم في دمشق. ولعل وصف الزيارة من قبل المملكة بأنها "عدوانية" يعكس مستوى الغضب السعودي من التصرف الإيراني، لا سيما في سياق الإصرار الإيراني على دعم النظام السوري، وعدم الاعتراف بما يتعرض له الشعب السوري [178]. ويمكن إعطاء تقييم للرؤية الإيرانية من خلال النقاط الآتية: [179].

1- تراقب إيران بدقة وحذر التداعيات المحتملة التي يمكن أن تنتجها الثورات والاحتجاجات التي تجتاح العديد من الدول العربية على مصالحها وطموحاتها الإقليمية. وفي الواقع فإنه بالرغم من أن إيران كانت من أوائل القوى الإقليمية التي رحبت بما يمكن تسميته بالموجات الأولى لهذه الثورات، فإن هذا الموقف تغير تدريجياً عندما امتدت إلى

حلفاءها في الإقليم، للدرجة التي لا يمكن الحديث معها عن موقف إيراني واحد بل مواقف متعددة ومتناقضة في بعض الأحيان.

2- عّدت إيران أن التداعيات الأولية لهذه التطورات الإقليمية تصب في مصلحتها علي أساس أنها تقدم مؤشرا علي فشل الجهود الأمريكية، التي تلقى دعماً من بعض القوى الإقليمية، لكبح طموحاتها النووية والإقليمية، وبخاصة أن النظامين التونسي والمصري اللذين سقطا بفعل هذه الموجات الثورية كانا من أهم حلفاء واشنطن في الإقليم. ومن هنا لم تكتفِ إيران بمباركة الثورتين التونسية والمصرية حيث اعتبرتهما "بوادر يقظة إسلامية في العالم مستوحاة من الثورة الإسلامية الإيرانية عام1979"، علي حد قول المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية علي خامنئي في خطبة الجمعة يوم4 شباط/فبراير2011، بل إنها سعت إلي استثمار تزامن نجاح الثورة المصرية في الإطاحة بنظام الرئيس السابق حسني مبارك مع حلول الذكري الثانية والثلاثين لنجاح الثورة الإيرانية في11شباط/فبراير2011، للدلالة علي قوة تأثير الثورة الإيرانية في محيطها الإقليمي .

3- فضلاً عن ذلك، رأت إيران أن هذه التطورات الإقليمية وضعت خصومها الإقليميين أمام "بدائل ضيقة" على غرار إسرائيل التي فقدت أحد أهم حلفائها الإقليميين وهو نظام الرئيس المصري السابق حسني مبارك الذي عّدته "كنزاً استراتيجياً" بسبب حرصه على التوافق مع سياساتها لاسيما إزاء التعامل مع القضية الفلسطينية وبخاصة في ما يتعلق بحصار قطاع غزة، وهو ما يمكن في رؤية إيران أن يكسبها مساحات إقليمية جديدة على حساب خصومها، وبالتالي تقليص قدرتهم على السعي من أجل تقليص قدرتها على أن تصبح رقماً مهماً في معظم الملفات الإقليمية إن لم يكن مجملها .

4- زد على ذلك، أنه عندما وصلت موجة الاحتجاجات إلى مملكة البحرين تصورت إيران أنه بتدخلها يمكن أن تمتلك ورقة إقليمية قوية تستطيع التلويح بها أمام قوى إقليمية رافضة لطموحاتها النووية والإقليمية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية. كما أن نشوب خلاف بين الأخيرة والولايات المتحدة الأمريكية حول أزمة مملكة البحرين تحديداً بسبب الانتقادات التي وجهتها الإدارة الأمريكية للسياسة التي انتهجتها الرياض في التعامل معها، دفعها إلى عدم مسايرة الجهود الأمريكية في بعض الملفات الإقليمية الأخرى وعلى رأسها الملف السوري، الذي أصبحت قطر هي عنوانه الرئيسي بالتعاون مع كل من تركيا وفرنسا.

ويرى الإيرانيان تريتا بارسي رئيس المجلس الوطني الأمريكي الإيراني في واشنطن، ورضا المرعشي مدير الأبحاث في المجلس الوطني الأمريكي، أن جهود توطيد إيران كقوة إقليمية، لم تفت في عضدها الاعتراضات الغربية، التي عززتها التحديات التي تواجه منافسيها، فقد تمكنت إيران من تطوير أو على الأقل إدارة علاقاتها مع غالبية دول العالم الإسلامي، بالرغم من استمرار المخاوف السعودية والبحرينية من الغالبية الشيعية العربية في دول الخليج العربية، فلم تجد إيران حافزاً للانصياع للنهج القائم على الضغوط من أجل استعادة العلاقات، وعوضاً عن ذلك تحاول إيران الاستفادة من الربيع العربي لإضفاء مزيد من المرونة على سعيها لمزيد من النفوذ الإقليمي، ومن خلال طرحها شرطين مسبقين لمحادثاتها النووية مع الغرب ـ رفع العقوبات والاعتراف بحق إيران في تخصيب اليورانيوم ـ على سبيل المثال، رفعت إيران من الرهانات، ويواجه الغرب في الوقت الراهن تحدياً لا يملك القدرة للتعامل معه بسهولة، خاصة في وقت تنتشر فيه الاضطرابات الإقليمية[180].

وأضافا أن الفوز بالشارع العربي سيتطلب من إيران ـ وعبر المد والهيمنة الإقليمية ـ عرض القوة الناعمة التي ترفع شعار الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. بيد أن إستراتيجية إيران تفاعلية في طبيعتها، وتقوم على الصبر، لأن قدرتها على التحرك على نطاق واسع محدودة. ونظراً لأن المخاوف الرئيسية لدى صناع القرار في طهران تتمثل في المحافظة على النظام، فهم يخشون من العواقب غير المتوقعة باتخاذ قرار استباقي في الداخل والخارج. بيد أن إيران تعلم أن نجاحها الإقليمي لا يتطلب معه أن ينعم خصومها بنفس المستوى من الثقة أو الاستقرار الذي تنعم به، ومن ثم تحاول الاستفادة بصورة أكبر من الاضطرابات الشعبية. وفي المستقبل المنظور ربما يكون ذلك هو السيناريو الأكثر احتمالاً[181].

وعلى ما يبدو -وفقاً للمشهد السياسي المتحرك بسرعة في المنطقة- هو أن طهران ستسعى إلى تهدئة المواجهة مع المملكة العربية السعودية على كل الجبهات الإستراتيجية، إذ تبدو طهران بحاجة لها، وهي آخذة بعين الاعتبار أن الأزمة السورية ليست قريبة الحل، واحتمال أن تحل الأزمة السورية بالشكل الذي يكون في صالح إيران، فالأزمة السورية كما تبدو ستُحال إلى مجلس الأمن والاحتمال القوي أن يتم إدراجها تحت الفصل السابع، وهذا يعني أن البلدين سوريا وإيران سيكونان تحت هذا الفصل، وهذا له دلالاته من حيث تشديد الضغوط واللجوء إلى أكثر من العقوبات الاقتصادية تأثيراً [182].

نستشف من كل ذلك، أن هناك حروباً بالوكالة تجري بين المملكة العربية السعودية وإيران، كما في العراق ولبنان وأخيراً في مملكة البحرين، فعندما ترى الرياض أن طهران تتدخل في كل من ومصر ومملكة البحرين واليمن، فإنها لا تشعر بقلق إزاء المخططات الإيرانية، ففي مملكة البحرين هناك نسبة عالية من الطائفة الشيعية، وهو ما لا يمكن السماح له بترجمة نفسه لمكتسبات سياسة تطيح بالنظام

الحاكم في مملكة البحرين، وهذا خط أحمر لأسباب إستراتيجية. والتحدي الأكبر أن التنافس بين المملكة العربية السعودية وإيران بدأ يأخذ شكلاً صفرياً، بمعنى ما تكسبه الرياض تخسره طهران والعكس صحيح، ففي المملكة العربية السعودية يتبلور انطباع بأن إيران لا تسعى فقط إلى أن يكون لها دور أكبر في المنطقة، بل تريد أن تتحكم في المنطقة، وهذا بمثابة خط أحمر بالنسبة لحكومة للرياض [183].

أما في اليمن ومع توقيع المبادرة الخليجية بشأن انتقال السلطة رسمياً إلى اليمن، بدأت تظهر بقوة ملامح التغلغل الإيراني بتمويل طهران لعدد من الأحزاب كحزب الأمة والحزب الديمقراطي اليمني، فضلاً عن دعم وسائل الأعلام ما بين صحف وقنوات فضائية مثل إطلاق قناة الميادين الإخبارية التي تُبث من بيروت، وقناة المسيرة التابعة للحوثيين وقناة الساحات ذات الصبغة غير المذهبية، ولم يقتصر دعم إيران لحلفائها فقط على الجانب الإعلامي، بل تعدى الأمر إلى تمويلهم مالياً وتزويدهم بالسلاح والتدريب عليه عبر مدربين محليين، إذ تشير بعض المعلومات انه تم تدريب أعداد كبيرة من الأفراد التابعين لجماعة الحوثي، ويأتي في هذا الإطار حادثة إيقاف السفينة الإيرانية جيهان 1 في مياه خليج عدن يوم 6شباط/فبراير2013 وهي قادمة من إيران محّملة بكميات كبيرة من الأسلحة الثقيلة والمتطورة، وقد صرح رياض القرشي رئيس لجنة الهيكلة بوزارة الداخلية اليمنية، بأن تلك الأسلحة كانت متوجهة إلى الحوثيين، وان هذا دليل قاطع على مدى تورط إيران في اليمن. ومثلما وجد الإيرانيون فرصة ثمينة في اليمن لتحقيق مصالحهم الاستراتيجية، فقد وجدها الحوثيون أيضاً فرصة لتحقيق حلمهم للوصول إلى السلطة، ومما ساعد على خدمة مشروع الحوثيين أنهم استفادوا من حالة الصراع الإقليمي المحتدم بين محوري المملكة العربية السعودية وإيران، فكان رفضهم للمبادة التي ترعاها رسمياً المملكة العربية السعودية بإيعاز من طهران، تبدى بشكل كبير من خلال ازدياد نشاط إيران الكبير على الساحة اليمنية وخاصة مع إقالة علي عبدالله صالح وصعود عبد ربه منصور هادي، إذ عملت إيران على إعادة تأهيل كثير كوادر الحوثيين وكل من يلتقون عند هدفهم، ليؤكد ذلك أن العلاقة بين إيران والحوثيين علاقة سياسية براغماتية ترتكز على تحقيق مصالح الطرفين بغض النظر عن الخلافات المذهبية [184].